الأمم المتحدة

A/63/356

الجمعية العامة

Distr.: General
17 September 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٤ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام*

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢٢. وقد عين الأمين العام في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ مستشاره الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى، ووكيل الأمين العام السابق للشؤون السياسية إبراهيم غمباري لمواصلة المساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، زار المستشار الخاص ميانمار ثلاث مرات بدعوة من حكومتها، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وآذار/مارس ٢٠٠٨، وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وتمكن المستشار الخاص في كل زيارة من تلك الزيارات من الاتصال بكل من الحكومة والمعارضة في ميانمار.

وواصل المستشار الخاص، خلال زياراته ومناقشاته مع ممثلي الحكومة والمعارضة وغيرهم من الأطراف المعنية، جهوده باسم الأمين العام بغية تعزيز المصالحة الوطنية، واستعادة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان في ميانمار، وفقا لأهداف قرارات الجمعية

* قدم هذا التقرير يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ليتسنى تضمينه أحدث المعلومات المتاحة.

161008 161008 08-50870 (A)

العامة ذات الصلة. وتحقيقا لذلك، شدد المستشار الخاص على المجالات الخمسة الرئيسية التي تشغل بال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وهو تشديد يؤيده مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء الأمين العام، وهي: (أ) الإفراج عن جميع المساجين السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سوكي؛ (ب) ضرورة إجراء حوار معمق وموضوعي خلال إطار زمني محدد بين الحكومة وداو أونغ سان سوكي؛ (ج) ضرورة القيام بعملية سياسية تُشرك جميع الأطراف وتحظى بالمصداقية للانتقال إلى حكومة مدنية ديمقراطية؛ (د) وسائل لتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية بما في ذلك عن طريق آليات وطنية عريضة القاعدة؛ (هـ) سبل تنظيم عملية الاشتراك والتعاون من خلال المساعي الحميدة المبذولة.

وأكد الأمين العام ومستشاره الخاص مجددا في مشاوراتهما مع الدول الأعضاء، أربعة مبادئ توجيهية في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة للأمين العام، وهي (أ) المساعي الحميدة عملية وليست حدثا، وهي تتطلب اشتراكا متواصلا في شكل زيارات ومشاورات منتظمة بين جميع المعنيين بالأمر؛ (ب) الحالة في ميانمار تتطلب اشتراكا شاملا في مجموعة واسعة من المسائل السياسية والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان؛ (ج) الاشتراك لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، بل ينبغي أن يؤدي إلى نتائج ملموسة؛ (د) ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل المشترك بشكل بناء لدعم أهداف المساعي الحميدة.

وبعد تعيين الوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التقيا خمس مرات بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكان ذلك أول محاولة لإجراء حوار بين الحكومة وداو أونغ سان سوكي منذ عام ٢٠٠٣. ولأول مرة أيضا منذ أربع سنوات يُسمح لداو أونغ سان سوكي بالاجتماع مرتين مع اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أعلنت حكومة ميانمار لأول مرة عن إطار زمني للخطوات القادمة في ''خارطتها السياسية'' الرامية إلى تحقيق تقدم في اتجاه إنشاء حكومة مدنية ديمقراطية، وأعلنت عن تنظيم استفتاء وطني بشأن مشروع دستور في أيار/مايو ٢٠٠٨، تليه انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠.

وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، ضرب إعصار نارجيس ميانمار، مخلفا وراءه ١٤٠ ٠٠٠ بين قتلى ومفقودين، وعددا من المتضررين بشدة قدر بـ ٢,٤ مليون نسمة. وأدى الأمين العام زيارة إلى ميانمار يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ للاطلاع على الآثار التي خلفها الإعصار، وكانت أول زيارة يؤديها أمين عام للأمم المتحدة إلى ميانمار منذ ٤٤ سنة. وإثر

المحادثات التي أجراها الأمين العام مع كبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، تيسر وصول عمال المعونة الإنسانية، وأنشئت آلية تنسيق ثلاثية بين حكومة ميانمار، والأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لتيسير فعالية جهود المعونة الإنسانية في معالجة آثار الإعصار. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، عاد الأمين العام إلى ميانمار ليرأس في يانغون مع حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤتمرا مشتركا رفيع المستوى لإعلان التبرعات.

وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، نظمت حكومة ميانمار، مثلما كان مقررا، استفتاءا دستوريا، بالرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام لكي تخصص كل الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، على سبيل الأولوية. وأجل التصويت إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ في البلدات الـ ٤٧ الأشد تضررا بالإعصار. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة أن مشروع الدستور أعتُمد رسميا بأغلبية ٩٢,٤٨ في المائة في انتخابات شارك فيها ٩٨,١٢ في المائة من المسجلين.

وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، مددت حكومة ميانمار الإقامة الجبرية المفروضة على داو أونغ سان سوكي. وأعرب الأمين العام في بيان أصدره في اليوم نفسه عن خيبة أملة في قرار الحكومة وشدد على أن مسألة الإفراج عن جميع المساجين السياسيين ومشاركتهم في العملية السياسية لا تزال تتصدر المناقشات مع حكومة ميانمار في سياق مساعيه الحميدة.

وأدى المقرر الخاص الجديد المعني بحقوق الإنسان، توماس أوجيا كوينتانا، زيارته الأولى إلى ميانمار من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بدعوة من حكومتها. وكان ذلك إثر زيارة قام بها سلفه بولو سيرجيو بينهيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بناء على طلب من المستشار الخاص، بعد أربع سنوات من انتظار الإذن بزيارة البلد. واعتمد مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك في ٢٨ آذار/مارس وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قرارين (٣١/٧ و ١٤/٨) يدعوان ميانمار، في جملة أمور، إلى التعاون مع المستشار الخاص.

وإثر الإعلان رسميا عن اعتماد الدستور الجديد، أعلنت حكومة ميانمار أنها مقرة العزم على إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وهي الخطوة الخامسة في خارطة الطريق التي وضعتها والتي تتضمن سبع نقاط. وفي الوقت نفسه، أعرب عدد من المعنيين بالأمر، ومنهم الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، رسميا عن رفضهم للدستور الجديد وللعملية التي أفرزته. ولذلك، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتنفيذ عملية خارطة الطريق، ازدادت العملية السياسية في ميانمار تعقدا وصعوبة، وتزايد اهتمام المجتمع الدولي بها. وأكد الأمين العام ومستشاره الخاص باستمرار على أن تعزيز فرص إحلال سلام دائم ومصالحة وطنية ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في ميانمار لن يحدث إلا بالقيام بعملية سياسية شاملة وذات مصداقية، تقوم على التفاهم واشتراك جميع المعنيين بالأمر.

ويظل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، للمساعي الحميدة التي يقدمها الأمين العام وللأنشطة التي يقوم بها مستشاره الخاص عاملا أساسيا في استمرار تلك الجهود. ويشجع الأمين العام الجهود البناءة التي يقوم بها جيران ميانمار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا لدعم مساعيه الحميدة وأنشطة مستشاره الخاص. وهو يرحب أيضا بالاستنتاجات التي توصل اليها مجلس أوروبا بشأن ميانمار في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبالبيانات التي أصدرتها في تموز/يوليه ٢٠٠٨، كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة الثمانية، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقد أعربت جميع تلك الهيئات عن دعمها لمساعيه الحميدة وللجهود المتواصلة التي يبذلها مستشاره الخاص.

وفي حين أن روح التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة شهدت تحسنا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عن طريق زيارات الأمين العام ومستشاره الخاص، فإنه من دواعي الأسف أن سلطات ميانمار لم تتخذ بعد خطوات حقيقية ذات نتائج ملموسة، استجابة لقلق وتطلعات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في سياق عملية المساعي الحميدة.

ويظل مستقبل ميانمار في نهاية المطاف في يد حكومتها وشعبها. ودور الأمم المتحدة هو التأكد من مواقف جميع الأطراف وتيسير جهودها للعمل معا عن طريق الحوار للتوصل إلى عملية مصالحة وإحلال الديمقراطية، يقبلها الجميع وتحترم تماما سيادة ميانمار وفقا لتوقعات المجتمع الدولي. وبصرف النظر عن أي عملية رسمية، تتطلب التحديات السياسية التي يمثلها الانتقال إلى الديمقراطية حلولا سياسية تفاوضية. وفي الوقت الذي وصل فيها البلد إلى مرحلة حساسة في تطوره السياسي، لا يوجد خيار حقيقي لعملية سلمية تفضي إلى مصالحة وطنية، وقد حان الوقت لكي تجد كل من الحكومة والمعارضة طريقة للتحاور والتعاون لما فيه مصلحة البلد وازدهاره وديمقراطيته، فتلك هي الأسس اللازمة لاستقرار البلد وتطوره في الأجل الطويل.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – التطورات الرئيسية ٦

ثالثا – فحوى المناقشات ونتيجتها ١١

رابعا – ملاحظات ٢٠

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويشدد التقرير على بعد المساعي الحميدة في القرار، ويغطي الفترة المنقضية منذ أن قدم الأمين العام تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/62/498) أي من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقد عمم في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تقرير منفصل أعده المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار تحت الرمز A/HRC/8/12.

٢ – ومنذ تقديم آخر تقرير للأمين العام، بُذلت جهود أخرى لإشراك سلطات ميانمار، وغيرها من الأطراف المعنية، في عملية تُشرك جميع الأطراف للجميع ترمي إلى تحقيق المصالحة، واستعادة الديمقراطية، وكفالة حقوق الإنسان، عن طريق المساعي الحميدة التي كلفت الجمعية العامة الأمين العام ببذلها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المستشار الخاص ميانمار ثلاث مرات بدعوة من الحكومة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و آذار/مارس ٢٠٠٨، وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وتمكن في كل مرة من إشراك كل من ممثلي الحكومة والمعارضة في ميانمار، ومن الاجتماع بفريق الأمم المتحدة القطري، واللجان الوطنية لمنظمة الصليب الأحمر، وممثلي السلك الدبلوماسي. وجرت مشاورات مكثفة متزامنة مع الدول الأعضاء المعنية، بهدف الاستفادة من الدعم الواسع الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والجهود التي يبذلها مستشاره الخاص.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٣ – زار المستشار الخاص ميانمار من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، متابعة لزيارته السابقة لها، من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في فترة اتسمت بقلق دولي متواصل إثر المظاهرات السلمية التي نُظمت في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وما تبعها من قمع مارسته الحكومة. والتقى برئيس الوزراء اللواء ثاين ساين، وبالسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الفريق ثيبا ثورا تين أونغ ميينت أوو، ووزير الخارجية يو نيان وين، ووزير الإعلام العميد كياو سان، ووزير الثقافة اللواء ثين أويغ ميينت، بوصفهم أعضاء في مجلس الدولة للسلام والتنمية وأعضاء في لجنة صياغة

الدستور التي تكونت حديثا آنذاك. واجتمع المستشار الخاص أيضا مع وزير العمل اللواء أونغ كي، بوصفه وزير العلاقات مع داو أونغ سان سوكي، ومع وزيري التخطيط، أو سو تا، والشؤون الدينية، الفريق ثورا ميينت ماونغ. وثم اجتمع المستشار الخاص أيضا بشكل منفصل بالأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ثم بشكل منفصل أيضا مع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة، بمن فيها رئيسها أو وانغ شوي، والأمين أو لوين، وأمين الخزينة أو نيونت واي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبناء على طلب من داو أونغ سان سوكي، أصدر المستشار الخاص أول بيان علني لها منذ فرض الإقامة الجبرية عليها آخر مرة في عام ٢٠٠٣.

٤ - وزار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان، باولو سيرجيو بينهيرو ميانمار من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بدعوة من حكومتها واستجابة للقرار S/5/1 الذي طلب فيه مجلس حقوق الإنسان منه أن يقيّم حالة حقوق الإنسان الراهنة، بما في ذلك القمع الذي سلطته الحكومة على المظاهرات التي جرت في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وكانت تلك أول زيارة يقوم بها المقرر الخاص إلى ميانمار بعد أربع سنوات من انتظار الإذن بزيارة البلد. وإثر الزيارة، ذكر المقرر الخاص أن استنتاجاته الأولية تشير إلى أن عناصر الحكومة استخدموا قوة مفرطة ضد المتظاهرين، وأن ما لا يقل عن ٦٥٣ شخصا لا يزالون معتقلين، و ٧٤ مفقودين، وأن ٣١ على الأقل قُتلوا خلال المظاهرات. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/HRC/6/G/14)، اعترضت حكومة ميانمار على تلك الاستنتاجات وادعت أن الحكومة استخدمت ''أقصى درجات ضبط النفس'' وأن عدد القتلى في المظاهرات لم يتجاوز العشرة.

٥ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبناء على طلب من الحكومة، أنهى منسق الأمم المتحدة المقيم، شارل بيتري، مهمته في ميانمار. وكان الأمين العام أعرب في بيان سابق لذلك عن خيبة أمله لقرار الحكومة وأكد مجددا ثقته الكاملة في فريق الأمم المتحدة القطري وقيادته.

٦ - وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت حكومة ميانمار لأول مرة عن الإطار الزمني للخطوات المقبلة في خارطة الطريق التي وضعتها لتشكيل حكومة مدنية ديمقراطية، وأعلنت أنها ستنظم استفتاء وطنيا بشأن مشروع الدستور في أيار/مايو ٢٠٠٨، تليه انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت حكومة ميانمار عن الانتهاء من وضع مشروع الدستور، على أساس المبادئ التي اعتمدها المؤتمر الوطني الذي اختتم

أعماله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بعد ١٤ سنة من الدورات المتقطعة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أنشأت الحكومة لجنة تنظيم الاستفتاء، وكلفتها بتنظيم وإجراء الاستفتاء المقرر.

٧ - واجتمع المقرر الخاص خلال زيارته إلى ميانمار من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ مع شخصيات منها وزير الخارجية، والمتحدث باسم مجلس الدولة للسلام والتنمية، وأعضاء لجنة تنظيم الاستفتاء ولجنة صياغة الدستور، ومع وزير التخطيط يو سو ثا، ووزير الصحة يو كياو ميينت، واجتمع مرتين بداو أونغ سان سوكي، وباللجنة التنفيذية المركزية، وبأحزاب سياسية أخرى ومجموعات في المجتمع المدني.

٨ - وفي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ تعرضت ميانمار إلى إعصار نارجيس القوي الذي خلف دمارا واسع النطاق وخسائر كبيرة في الأرواح قدرت بـ ١٤٠ ٠٠٠ بين قتلى ومفقودين. وقد تضررت دلتا أييارددوادي ومنطقة يانغون بشدة ولحقت بحوالي ٢,٤ مليون نسمة أضرار شملت فقدان المأوى وأسباب العيش، وانقطاع الإمداد بالأغذية والماء الصالح للشرب. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت الأمم المتحدة نداء عاجلا يطلب ٢٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتمويل عملية واسعة النطاق لمد يد المساعدة إلى المتضررين من الإعصار. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، أوفد الأمين العام إلى ميانمار وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ جون هولمز للتشاور مع الحكومة بشأن سبل كفالة وصول المساعدات الإنسانية وتنسيق الاستجابات. وفي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، زار الأمين العام ميانمار وسط موجة من القلق الدولي إزاء مصير المتضررين من الإعصار وتأخر وصول وكالات الإغاثة الدولية إلى المناطق المتضررة. وإثر اجتماع الأمين العام مع رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كبير اللواءات ثان شوي وبقية كبار القادة في البلد، تم الاتفاق على أن تسمح ميانمار بوصول عمال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، عاد الأمين العام إلى ميانمار ليشارك حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في ترؤس مؤتمر رفيع المستوى في يانغون لإعلان التبرعات لتلبية احتياجات الإغاثة العاجلة. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصدرت الأمم المتحدة نداء منقحا يطلب ٤٨١,٨ مليون دولار لتغطية الاحتياجات من المساعدة الإنسانية لعلاج الأضرار التي أحدثها الإعصار، حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي ٢٨ آب/أغسطس، بلغ تمويل النداء المنقح ٤١ في المائة. وعاد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى ميانمار حيث تابع من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الزيارة التي كان أداها في أيار/مايو، لتقييم جهود الإغاثة من آثار الإعصار. وزارت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ السيدة نوولين هايزر وعدد من كبار المسؤولين في وكالات الأمم المتحدة ميانمار لتقييم جهود الإغاثة المبذولة.

٩ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، نظمت حكومة ميانمار الاستفتاء المقرر عن مشروع الدستور، بالرغم من النداءات التي أصدرها الأمين العام إلى الحكومة بتخصيص مواردها المتاحة لجهود الإنعاش بعد الدمار الذي أحدثه الإعصار نارجيس. وأُجل الاستفتاء حتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ في الـ ٤٧ بلدة الأكثر تضررا من الإعصار. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة أن مشروع الدستور اعتمد رسميا بأغلبية ٩٢,٤٨ في المائة في انتخابات شارك فيها ٩٨,١٢ في المائة من المسجلين.

١٠ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، مددت حكومة ميانمار الإقامة الجبرية المفروضة على وداو أونغ سان سوكي. وأعرب الأمين العام في بيان أصدره في اليوم نفسه عن خيبة أملة في قرار الحكومة وشدد على أن مسألة الإفراج عن جميع المساجين السياسيين ومشاركتهم في العملية السياسية لا تزال تتصدر المناقشات مع حكومة ميانمار في سياق مساعيه الحميدة.

١١ - وأدى المقرر الخاص الجديد المعني بحقوق الإنسان، توماس أوجيا كوينتانا، زيارته الأولى إلى ميانمار من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بدعوة من حكومتها. واعتمد مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك في ٢٨ آذار/مارس وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قرارين (٣١/٧ و ١٤/٨) يدعوان ميانمار، في جملة أمور، إلى التعاون مع المستشار الخاص. والتقى المقرر الخاص خلال زيارته على انفراد بخمسة مساجين سياسيين بارزين في سجن أينساين. واجتمع أيضا مع وزراء الخارجية، والعمل، والداخلية، ومع قائد شرطة ميانمار، ومع ممثلين عن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. واجتمع على انفراد مع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية. وإثر زيارة المقرر الخاص، سُمح لداو أونغ سان سوكي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، لأول مرة منذ أربع سنوات بمقابلة محاميها. وقابلته بعد ذلك عدة مرات مرتين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٢ - وأُجلت بسبب إعصار نارجيس زيارة كان يعتزم المقرر الخاص القيام بها إلى ميانمار بدعوة من الحكومة. ومن ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، زار المستشار الخاص ميانمار من جديد والتقى بكبار أعضاء الحكومة بمن فيهم رئيس الوزراء والمتحدث باسم مجلس الدولة للسلام والتنمية والوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي، ووزيرا التخطيط والصحة. وزار المستشار الخاص أيضا كونغيانغون، وهي من أكثر المناطق تضررا بالإعصار نارجيس، والتقى بمجموعة التنسيق الثلاثية. والتقى المستشار الخاص أيضا باللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبالأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. ووضعت ترتيبات لاجتماع المستشار الخاص مع داو أونغ سان سوكي ولكنها لم تحضر الاجتماع.

١٣ - وواصل المستشار الخاص، خلال نفس الفترة التي أجرى فيها اتصالات مباشرة مع الحكومة والأطراف المعنية في ميانمار، مشاوراته مع الدول الأطراف المعنية، بغية الاستفادة من الدعم الدولي الواسع الذي لقيته المساعي الحميدة للأمين العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت مشاورات مع النظراء الحكوميين في بانكوك، وبيجين، وبروكسل، وهانوي، وجاكرتا، ونيودلهي، وفنوم بنه، وسنغافورة، وطوكيو، وفيانتيان، وواشنطن العاصمة. وأطلع المستشار الخاص، وفق الممارسة المتبعة، رئيس الجمعية العامة على نتائج كل واحدة من زياراته. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبدعوة من رئيس الجمعية العامة، قدم المستشار الخاص إحاطة إلى جلسة عامة خصصتها الجمعية العامة لمسألة المساعي الحميدة.

١٤ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عقد الأمين العام ورأس الاجتماع الأول لـ ''مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار'' وهي تمثل مجموعة واسعة من آراء الدول الأعضاء المعنية الرئيسية. وتمثل المجموعة محفلا غير رسمي لتبادل الآراء والتطورات بشأن الاتفاق على نهج مشترك في دعم المساعي الحميدة للأمين العام. وعقدت مجموعة الأصدقاء أربعة اجتماعات أخرى على مستوى الممثلين الدائمين، في ١٣ شباط/فبراير، و ١٨ آذار/مارس، و ٢٣ تموز/يوليه و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عقد الأمين العام ورأس الاجتماع الرفيع المستوى الأول لمجموعة الأصدقاء باشتراك وزراء من عدة بلدان معنية والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وفي ختام الاجتماع الثالث، أصدر الأمين العام، لأول مرة، بيانا صحفيا أوجز فيه العناصر الرئيسية للمناقشات التي أجرتها مجموعة الأصدقاء.

١٥ - وبناء على طلب من مجلس الأمن، قدم المستشار الخاص إحاطات إلى المجلس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ عن الجهود التي يبذلها في إطار المساعي الحميدة. وصدر بيانان صحفيان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (SC/9171) و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (SC/9228)، واعتمد مجلس الأمن في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ بيانا رئاسيا ثانيا (S/PRST/2008/13)[(١)] أكد فيه ضرورة قيام حكومة ميانمار بتهيئة الظروف وإيجاد مناخ موات لإجراء عملية شاملة للجميع وذات مصداقية، بما في ذلك كفالة المشاركة الكاملة لجميع الجهات الفاعلة السياسية واحترام الحريات السياسية الأساسية، وأعاد المجلس تأكيد دعمه الثابت لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة ولمستشاره الخاص. وفي ٢أيار/مايو ٢٠٠٨ أيضا، وجه الممثل الدائم لميانمار رسالة

(١) اعتمد البيان الأول (S/PRST/2007/37) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

إلى مجلس الأمن (S/2008/289) يعترض فيها على البيان الرئاسي وعلى نظر مجلس الأمن في المسألة.

١٦ - وخلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير لُبيّت الطلبات على المساعي الحميدة من خلال قدرات أُتيحت من مصادر بعضها من تبرعات خارج الميزانية. ويود الأمين العام أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر النرويج وإيطاليا والمفوضية الأوروبية على التبرعات التي قدمتها دعما لمساعيه الحميدة. ولكي يمكن الإبقاء على تلك القدرات طيلة عام ٢٠٠٩، ينبغي للمنظمة أن تزوّد مكتب المستشار الخاص بالموارد الكافية لدعم مواصلة تنفيذ ولاية المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

ثالثا - فحوى المناقشات ونتيجتها

١٧ - كان المستشار الخاص يسعى باسم الأمين العام، في كل زيارة من زياراته إلى ميانمار وفي جميع مناقشاته مع ممثلي الحكومة، والمعارضة، وغيرهما من الأطراف المعنية، إلى تحقيق النقاط الخمس الرئيسية التالية التي تعكس قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وفق ما أيده مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء الأمين العام، ووفق الأهداف التي حددتها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة: (أ) الإفراج عن جميع المساجين السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سوكي؛ (ب) ضرورة إجراء حوار معمق وموضوعي خلال إطار زمني محدد؛ (ج) ضرورة القيام بعملية سياسية تشمل جميع الأطراف وتحظى بالمصداقية للانتقال إلى حكومة مدنية ديمقراطية؛ (د) سبل تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية؛ (هـ) سبل تنظيم عملية الاشتراك والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة. وقدم المستشار الخاص مقترحات محددة في إطار تلك النقاط لتنظر فيها الحكومة والمعارضة والأطراف المعنية الأخرى.

١٨ - وعندما زار المستشار الخاص ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كانت الحكومة قد اتخذت عدة خطوات استجابة للمقترحات التي تقدم بها في زيارته السابقة، بغية التخفيف من شدة التدابير الأمنية التي فرضت على المظاهرات التي نظمت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧: فقد رفع حظر التجول، وسُحب من الشوارع الكثير من القوات المسلحة، وأفادت الحكومة أنه أُفرج عن حوالي ٢ ٧٠٠ شخص كانوا اعتُقلوا خلال المظاهرات. وبعد تعيين الوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بناء على اقتراح من المستشار الخاص، عُقدت الاجتماعات الخمسة الأولى بينهما، وكانت أول محاولة للحوار بين الحكومة وداو أونغ سان سوكي منذ عام ٢٠٠٣. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة لجنة لصياغة الدستور

مؤلفة من ٥٤ عضوا، بدلا من آلية استعراض الدستور، ذات القاعدة العريضة التي أوصى بها المستشار الخاص إثر اختتام المؤتمر الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٩ - وشدد المستشار الخاص خلال زيارته إلى ميانمار من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في مناقشاته مع الحكومة، مع تسليمه بالخطوات المذكورة أعلاه، على أن العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل أزمة أيلول/سبتمبر أمر لا قبل لميانمار بتحمله ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله. وأعرب المستشار الخاص، في الوقت التي تواصل فيه ورود التقارير عن انتهاكات السلطات لحقوق الإنسان، واعتقال واحتجاز الأشخاص بسبب الإعراب عن آرائهم السياسية، عن قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وعن تطلعاتهما إلى وفاء حكومة ميانمار بالتزاماتها وكفالة الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها. وشدد المستشار الخاص في هذا الصدد على ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الخطوات في الإفراج عن المساجين السياسيين والأشخاص المعتقلين خلال المظاهرات، والتخفيف من التدابير الأمنية التي فرضت منذ اندلاع تلك الأزمة.

٢٠ - ورحب المستشار الخاص أيضا بتعيين الوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي وبشروعهما في عقد اجتماعات. وشجع كلا من الحكومة وداو أونغ سان سوكي على إجراء حوار موضوعي في إطار زمني محدد وعرض مساعيه الحميدة لمواصلة تيسير ذلك الحوار. وأعرب المستشار الخاص مجددا عن قلق المجتمع الدولي إزاء ضرورة وضع إطار زمني لخارطة الطريق السياسية التي وضعتها الحكومة، والى إضفاء مزيد من الشفافية عليها وجعلها شاملة لجميع الأطراف السياسية المعنية في البلد. وشدد المستشار الخاص بشدة على ضرورة دراسة الحكومة للشواغل المشروعة والتحفظات التي أعربت عنها جميع الأطراف في البلد، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والفئات العرقية. وأوصى في هذا الصدد بتوسيع لجنة صياغة الدستور ليكون تمثيلها لمختلف آراء الطيف السياسي كأوسع ما يمكن، بما في ذلك آراء من لم يشاركوا في المؤتمر الوطني، وبأن يعمم أي مشروع الدستور على أوسع نطاق ممكن ليمكن تحقيق عمليتي الإعلام والتشاور بالشكل المناسب. وشجع المستشار الخاص الحكومة على النظر في إنشاء آلية وطنية عريضة الأساس لتحديد ومناقشة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تسببت في المظاهرات التي حدثت في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢١ - وأبرزت الحكومة في ردها الطابع الفريد المعقد للحالة السياسية والاقتصادية السائدة في ميانمار وأبرزت الجهود التي تبذلها للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد، بما في ذلك عن طريق خارطة الطريق السياسية ذات السبع نقاط الرامية إلى إقامة حكومة مدنية ديمقراطية.

وشددت الحكومة على أن المؤتمر الوطني ولجنة صياغة الدستور يكفلان الطابع التمثيلي الواسع في عملية خارطة الطريق. وأعلم الوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي، المستشار الخاص من جهة أخرى أن الحوار بينه وبين داو أونغ سان سوكي سيتواصل بانتظام بالرغم مما قد ينشأ من اختلافات في الرأي. وأشار الوزير أيضا إلى أن الحكومة ستتصل بالمستشار الخاص للحصول على مساعدة للتغلب على ما قد يظهر من عراقيل خلال ذلك الحوار. وفيما يتعلق بمقترح المستشار الخاص بإنشاء آلية للنظر في المسائل الاجتماعية – الاقتصادية، لم تعترض الحكومة على فكرة إنشاء ''محفل اقتصادي وطني'' عريض القاعدة، وشددت على أن الجزاءات الدولية هي السبب الرئيسي في أي صعوبات يواجهها البلد.

٢٢ - وأصدر المستشار الخاص في ختام مهمته في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبموافقة مسبقة من الحكومة، بيانا بطلب من داو أونغ سان سوكي، وباسمها، رحب فيه في جملة أمور بتعيين المكلف بالعلاقات معها، وأعرب عن التطلع إلى المزيد من المناقشات المنتظمة معه، بغية الشروع في أقرب وقت ممكن في حوار هادف محدد الإطار الزمني مع قيادة مجلس الدولة للسلام والتنمية، في أقرب وقت ممكن؛ وأعرب البيان عن التزام داو أونغ سان سوكي، خدمة لمصلحة البلاد، بالتعاون مع الحكومة من أجل نجاح عملية الحوار؛ والتزامها في ذلك الحوار بمراعاة مصالح وآراء أكبر مجموعة ممكنة من المنظمات السياسية، لا سيما ما يمثل منها المجموعات العرقية الوطنية؛ ورحب البيان بالدور الأساسي الذي تؤديه المساعي الحميدة للأمم المتحدة في تيسير الجهود المبذولة في هذا الصدد. وكان ذلك أول بيان عام تصدره داو أونغ سان سوكي منذ فرض الإقامة الجبرية عليها في عام ٢٠٠٣. وجاء ذلك إثر بيان أصدرته الحكومة (رقم ٢٠٠٧/١) في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ورد فيه أن كبير اللواءات سوف يجتمع شخصيا مع داو أونغ سان سوكي إذا ما أعلنت التخلي عن ''جهودها الرامية إلى المواجهة وإلحاق الدمار بميانمار وفرض جميع أنواع الجزاءات عليها بما فيها الجزاءات الاقتصادية''. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر سُمح لداو أونغ سان سوكي، لأول مرة منذ أربع سنوات بعقد أول اجتماع مع اللجنة التنفيذية المركزية لحزبها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، التقت داو أونغ سان سوكي للمرة الثانية مع وزير العلاقات، وتلت ذلك اللقاء ثلاثة اجتماعات بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٣ - وعندما زار المستشار الخاص ميانمار من جديد في آذار/مارس ٢٠٠٨، كان أثر التطورات الواعدة الناتجة عن الزيارتين السابقتين يتلاشى على ما يبدو، مع تواصل ورود التقارير عن استمرار الاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان، و - بشكل خاص - مع انقطاع اجتماعات داو أونغ سان سوكي مع وزير العلاقات ومع اللجنة التنفيذية المركزية

لحزبها. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أعلنت الحكومة خطتها لتنظيم استفتاء في أيار/مايو ٢٠٠٨ تليه انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وكان ذلك خطوة هامة لأنها المرة الأولى التي تقدم فيها الحكومة إطارا زمنيا محددا لعملية خارطة طريقها السياسية، في أعقاب مؤتمر وطني تواصل ١٤ سنة. بيد أن الحكومة أعلنت في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن انتهاء لجنة صياغة الدستور من وضع مشروع الدستور، وأغلقت بذلك عمليا الباب أمام مشاركة الأطراف المعنية الأخرى.

٢٤ - وشجع المستشار الخاص خلال زيارته ميانمار من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة جديدة لتحقيق تقدم حقيقي في المجالات التي نوقشت خلال زياراته السابقة. وأعرب المستشار الخاص للحكومة بالخصوص عن موقف وتطلعات داو أونغ سان سوكي فيما يتصل بضرورة مواصلة التحاور، وحث الحكومة على استئناف المناقشات معها بدون مزيد من التأخير والنظر في إمكانية رفع مستوى مخاطبها. وشجع المستشار الخاص أيضا الحكومة ولجنة الصياغة على عدم التفريط في فرصة فتح العملية السياسية في وجه عدد أكبر من الأطراف المعنية، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأطراف التي لم تشارك في المؤتمر الوطني و/أو التي أعربت عن تحفظات شديدة بشان عملية صياغة مشروع الدستور. وأوصى المستشار الخاص بالقيام، على الأقل، بتعميم أي نص لمشروع الدستور على أوسع نطاق ممكن وقبل تاريخ الاستفتاء بفترة كافية تسمح لجميع الأطراف المعنية النظر فيه والتشاور بشأنه بشكل مناسب.

٢٥ - وشدد المستشار الخاص في مناقشاته مع الحكومة ومع لجنة تنظيم الاستفتاء، المعينة حديثا، على مسؤولية حكومة ميانمار في تهيئة المناخ والظروف المواتية لإجراء استفتاء حر ونزيه، وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك الاشتراك الكامل لجميع العناصر الفاعلة السياسية واحترام الحريات السياسية الأساسية. وعرض بناء على طلب من الحكومة ووفقا للولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إليه، مناقشة إمكانية تقديم الأمم المتحد مساعدة تقنية ومراقبين مستقلين في العملية. وأثار المستشار الخاص مع الحكومة من جهة ثانية ضرورة إنشاء محفل اقتصادي وطني عريض القاعدة لمناقشة جوانب الضعف الاقتصادي - الاجتماعي.

٢٦ - وفي حين أعربت الحكومة عن استعدادها للنظر في المقترحات التي قدمها المستشار الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر، فإنها لم تستجب لمقترحاته في آذار/مارس بمتابعة المسألة. وبشكل خاص، لم تفسر الحكومة أسباب تعثر الحوار بينها وبين داو أونغ سان سوكي، كما أنها لم تقدم ردا على البيان الذي أصدرته داو أونغ سان سوكي عن طريق المستشار الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بعملية خارطة الطريق، أكدت الحكومة

مجددا موقفها القائل إن عملية وضع اللمسات الأخيرة من مشروع الدستور شملت عمليا جميع الأطراف وأكدت أن عملية الاستفتاء ستكون حرة ونزيهة. ولم تقبل الحكومة مقترح المستشار الخاص بمناقشة إمكانية تقديم الأمم المتحدة مساعدة تقنية ومراقبين مستقلين في عملية الاستفتاء، وأكدت خبرتها الخاصة في القيام بتلك العمليات. ولم تقبل الحكومة أيضا مقترح النظر في إمكانية إنشاء محفل وطني عريض القاعدة، قائلة إن تلك الآلية ستكون عديمة الفائدة ما لم تُرفع الجزاءات المفروضة على ميانمار. وأعربت الحكومة بشكل أعم عن عدم رضاها على أن كل زيارة للمستشار الخاص تتبعها جزاءات يفرضها مجلس الأمن على ميانمار، إضافة إلى استمرار تطبيق الجزاءات الفردية ضد البلد. وفي حين أعربت الحكومة عن استعدادها مواصلة التعاون مع المستشار الخاص، لم تسفر عن الزيارة أية نتائج ملموسة فورية.

٢٧ - وكان الاستفتاء الدستوري الذي نظم من ١٠ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ في ميانمار أول مرة يدلي فيها مواطنو البلد بأصواتهم في أي اقتراع من أي نوع منذ انتخابات ١٩٩٠. بيد أنه لا يمكن وضع أي تقييم لعملية الاستفتاء، نظرا لغياب مراقبي الأمم المتحدة أو أي مراقبين آخرين. وأفادت تقارير وسائط الإعلام الرسمية أن الحكومة بذلت قصاراها لكفالة حرية ونزاهة العملية، بما في ذلك عن طريق إجراءات من نوع الاقتراع السري، ودعوة ممثلي السفارات الأجنبية في يانغون إلى متابعة العملية في أماكن مختارة، وتشجيع الجميع على المشاركة، مع ضمان أقصى ظروف الأمن الممكنة. وفي الوقت نفسه، تساءلت تقارير مستقلة عن مدى مصداقية العملية، وأشارت بالخصوص إلى أن الاقتراع جرى وسط كارثة وطنية أحدثها الإعصار نارجيس، وفي ظروف اتسمت بقلة تثقيف الجمهور وإطلاعه على العملية، وغياب المناقشات الحرة المفتوحة، وحدوث حالات من ترهيب الناخبين ومضايقتهم. يضاف إلى ذلك أن القوانين الوطنية تجرّم أي انتقاد أو معارضة لمشروع الدستور، وعملية الاستفتاء، وخارطة الطريق.

٢٨ - وأعلنت الحكومة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ أن مشروع الدستور اعتُمد رسميا بأغلبية ٩٢,٤٨ في المائة في انتخابات شارك فيها ٩٨,١٢ في المائة من المسجلين، في ختام عملية مؤتمر وطني لصياغة الدستور دامت ١٤ سنة. وفي انتظار سريان الدستور الجديد، هذه أيضا أول مرة منذ عام ١٩٨٨، يُعلن فيها رسميا عن إطار دستوري بوصفه جزءا من عملية خارطة الطريق السياسية للحكومة. وفي الوقت نفسه أعلنت عدة أطراف رسميا، منها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومجموعة من ٩٢ شخصا انتُخبوا أعضاء في البرلمان في انتخابات عام ١٩٩٠، وتحالف القوميات المتحدة، وغيرها من الفئات ذات الصلة مثل المجموعة الطلابية ”جيل ٨٨“ وتحالف جميع رهبان بورما، واتحاد الطلبة لعموم بورما، وجماعات المنفيين

خارج بورما، عن رفضها للدستور الجديد وللعملية التي اعتمدته ونادت مجددا بما كانت تطالب به منذ مدة طويلة من الإفراج عن المساجين السياسيين وإجراء حوار وطني يشمل الجميع. وأعربت أطراف أخرى مها مجلس القوميات العرقية، وفئات عرقية مسلحة عادت إلى إطار الشرعية، عن تحفظاتها بشأن العملية الدستورية.

٢٩ - وأظهرت الاستجابة الإنسانية الدولية أمام الدمار الذي أحدثه الإعصار نارجيس بميانمار يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ استعداد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى ميانمار عند احتياجها إلى ذلك. وفي خضم القلق الدولي بسبب رفض ميانمار في البداية تمكين عمال المعونة الدولية من الوصول إلى المناطق المتضررة، شدد الأمين العام على الحاجة إلى الفصل بين الاستجابة الإنسانية وبين الاعتبارات السياسية، وذلك لتمكين المعونة الإنسانية من الوصول إلى من يحتاجونها على سبيل الاستعجال. وتوصل الأمين العام خلال زيارته إلى ميانمار يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو إلى اتفاق مع رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كبير اللواءات ثان شوي بشأن حاجة ميانمار إلى تيسير تقديم مساعدة دولية واسعة النطاق. وكانت تلك أول زيارة يؤديها الأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار منذ ٤٤ سنة.

٣٠ - وقامت بتنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية مجموعة التنسيق الثلاثية وهي آلية فريدة من نوعها أُنشئت لتجمع بين الموارد والقدرات الوطنية والإقليمية والدولية، بالتنسيق بين حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة. واستجابت حكومة ميانمار لطلبات المانحين فيسرت وصول عمال المعونة وتعاونت مع الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضع تقييمات دقيقة مشتركة للأضرار التي أحدثها الإعصار. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصدر الفريق الثلاثي تقريرا مشتركا عن تقييم الآثار التي خلفها نارجيس ويتضمن تقييما شاملا للأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات، وقدّر ما تحتاجه عملية الانتعاش في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة بأكثر من بليون من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة ثلاث سنوات. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وافق الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على تمديد ولاية مجموعة التنسيق الثلاثية حتى عام ٢٠٠٩، بغية تمكين التعاون الثلاثي من الاستمرار في القيام بأنشطة الإنعاش.

٣١ - وكانت الزيارة التي أداها المستشار الخاص إلى ميانمار من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أول زيارة له إلى ذلك البلد منذ إعصار نارجيس وتنظيم الاستفتاء الدستوري. وخلافا لزياراته السابقة، جرت مناقشات المستشار الخاص مع السلطات في جو اتسم بدرجة أكبر من الودية وإعراب الحكومة عن استعدادها للتعاون مع بعثة المساعي الحميدة. وفيما يتعلق بالإفراج عن المساجين السياسيين، شدد المستشار الخاص على النظر في المسألة،

على سبيل الأولوية ولأسباب إنسانية، بالنسبة للمرضى والمسنين من المساجين، وبالنسبة أيضا لجميع من يمكنهم الإسهام في العملية السياسية بمن فيهم داو أونغ سان سوكي، وأو تين أو، وزعماء الأحزاب السياسية العرقية. وأشارت الحكومة في ردها إلى أن ممارستها السابقة تتمثل في إصدار عفو، حسب الإجراءات المعمول بها، وأنه يمكن النظر في ذلك من جديد. وشدد المستشار الخاص أيضا على ما تقتضيه الظروف السياسة الراهنة من عودة إلى إجراء حوار معزز بين الحكومة والمعارضة، يتسم بالموضوعية ويكون ذا إطار زمني محدد، بوصفه السبيل الوحيد لمعالجة المسائل السياسية القائمة، بما في ذلك أية مسائل ناشئة عن الاستفتاء الدستوري أو الدستور نفسه. واعترفت الحكومة صراحة، لأول مرة، بالدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في تيسير ذلك الحوار، بطلبها قيام المستشار الخاص إجراء حوار مع داو أونغ سان سوكي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ”نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف، وأي نقاط تتقارب فيها مواقف الطرفين“. وأكد الوزير المكلف بالعلاقات مع داو أونغ سان سوكي أيضا أن ذلك الحوار بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ولم ينته، بل أنه انقطع لأسباب منها تنظيم الاستفتاء وحدوث الإعصار نارجيس.

٣٢ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أكد المستشار الخاص مجددا ضرورة اتسام العملية بالمصداقية وبالشمول قدر الإمكان، وبمشاركة جميع الأطراف السياسية فيها مشاركة حرة بدون قيود، وباحترام حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، لتكون عملية مقبولة وطنيا ودوليا. وعرض المستشار الخاص، بناء على طلب من الحكومة ووفقا للولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إليه، مناقشة الشروط والاحتياجات المتصلة بأي مساعدة تقنية تقدمها الأمم المتحدة وإمكانية تقديم الأمم المتحد مراقبين مستقلين في أية عملية انتخابية. وأشارت الحكومة إلى أنه سيكون من صلاحيات اللجنة الانتخابية الجديدة، بعد إنشائها، النظر في ذلك الخيار، بيد أنه لم يوضع أي إطار زمني لإنشاء تلك اللجنة. وقدمت الحكومة أيضا تأكيدات بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة. وأعربت الحكومة لأول مرة عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة في سياق المساعي الحميدة لتحديد فرص التعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ووافقت على تقديم مقترحات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالعملية، دعت الحكومة المستشار الخاص إلى العودة إلى ميانمار في موعد قريب ووافقت على أن يقدم موظفوه طلبات للحصول على تأشيرات لدخول ميانمار في الفترات التي تتخلل زياراته.

٣٣ - وكان عدم لقاء داو أونغ سان سوكي للمستشار الخاص، بترتيب من الحكومة عند زيارة المستشار، مخيبا للآمال، خاصة وأن المستشار الخاص التقى بها في كل زيارة من زياراته السابقة، وأنها أعلنت التزامها بدور المساعي الحميدة الذي تقوم بها الأمم المتحدة. وطلب

المستشار الخاص فورا تعليق برنامج زيارته، وقدم إلى الحكومة عددا من المقترحات لإيجاد حل للحالة، منها مقترحات تلقاها من اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وعقد المستشار الخاص أيضا، بطلب منه، لقاء ثانيا مع اللجنة المركزية وافقت اللجنة خلاله على النهج الذي اقترحه المستشار الخاص لإيجاد حل للحالة وأيدت خطة الأمم المتحدة المكونة من خمس نقاط باستثناء ما يتعلق منها بالمناقشات المتصلة بالانتخابات التي تعتزم الحكومة تنظيمها في عام ٢٠١٠. وفي مذكرة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، موجهة إلى المستشار الخاص، أوردت اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الطلبات الموضوعية التالية: ''(١) الحصول على حق مراجعة الدستور الوطني لعام ٢٠٠٨ الذي صاغته وصدقت عليه السلطات من جانب واحد وبالقوة والذي لم يصبح ساريا بعد؛ (٢) التوسط لإيجاد حلول للمسائل التي يواجهها البلد حاليا، مثل المسائل السياسية والدستورية، بدون التطرق إلى مسألة الانتخابات الجديدة؛ (٣) محاولة تحقيق حوار هادف بين داو أونغ سان سوكي ومجلس الدولة للسلام والتنمية في غضون شهر؛ (٤) الاعتراف بنتائج انتخابات عام ١٩٩٠، بشكل أو بآخر؛ (٥) إعلام السلطات بأن الرابطة مستعدة للتفاوض بدون شروط بشأن أية مسائل تتعلق بالمصالحة الوطنية''.

٣٤ - بيد أن عدم اجتماع المستشار الخاص بداو أونغ سان سوكي خلال زيارته وعدم تمكن الحكومة من حل المشكلة خلال تلك الزيارة منعاه من التأكد من آرائها بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل ومن نقلها بهدف إيجاد منطلق يقبله الطرفان لاستئناف الحوار. ورحب المستشار الخاص بقبول الحكومة النظر فيما أثاره من مسائل وبتقبلها لبعض المقترحات المحددة في هذا الصدد، وشدد على أن تطلّع المجتمع الدولي ومسؤولية حكومة ميانمار الأولوية يفرضان عليها أن تعلن بدون تأخير التزامها بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، من خلال تحقيق نتائج حقيقية وملموسة. وشدد المستشار الخاص أيضا على ضرورة سماح الحكومة لداو أونغ سان سوكي بالوصول بانتظام إلى طبيبها، وأن من مسؤولية الحكومة ألا تتعرض صحتها للخطر.

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى المستشار الخاص، أعلمته الحكومة بأنه جرى، متابعة لمقترحه، إحاطة داو أونغ سان سوكي عن طريق محاميها بمقترح من الحكومة بعقد اجتماع بينها وبين وزير العلاقات في ٢ أيلول/سبتمبر. وأشارت الحكومة إلى أن داو أونغ سان سوكي لم ترفض الاجتماع بوزير العلاقات وأنها ردت بأنها لن تجتمع في الوقت الحالي إلا بمحاميها. وأعلمت الحكومة المستشار الخاص أيضا أنها عرضت السماح لطبيبها الخاص بزيارتها، وقد رفضت داو أونغ سان سوكي ذلك آنذاك. وأعلمت الحكومة المستشار الخاص فيما بعد بالمقترح الثاني الذي قدمته السلطات إلى داو أونغ سان سوكي

لعقد اجتماع بينها وبين وزير العلاقات في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأشارت الحكومة، وقد أكدت التقارير اللاحقة ذلك، أن داو أونغ سان سوكي ردت بأنها تود الاجتماع بالوزير ولكن ليس في ذلك الوقت. وفي رسالتين مؤرختين ١٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهتين إلى المستشار الخاص، أكدت الحكومة من جديد ”أن سلطات ميانمار ملتزمة بسياسة المصالحة الوطنية ومستعدة للحوار مع داو أونغ سان سوكي“.

٣٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعلنت حكومة ميانمار عن عفو أُفرج بمقتضاه عن عدد من المساجين، منهم عدة مساجين سياسيين، ومن بينهم بالخصوص أقدم سجين رأي في ميانمار أو وين تين، وغيره من كبار أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كانت حالاتهم محل مناقشات مركزة بين المستشار الخاص وسلطات ميانمار خلال زيارته الأخيرة. وفي بيان صادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر، رحب الأمين العام بهذه التطورات مع التأكيد من جديد على وجوب الإفراج عن جميع المساجين السياسيين وتمكين جميع المواطنين في ميانمار من التمتع بالحريات السياسية بوصف ذلك خطوات لا بد من اتخاذها لتحقيق المصالحة الوطنية والحوار، وأعرب عن تطلعه إلى اتخاذ حكومة ميانمار المزيد من الإجراءات في هذا الصدد. بيد أن أحد المساجين السياسيين المفرج عنهم اعتُقل من جديد في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

٣٧ - وفي مشاورات أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية، شدد الأمين العام والمستشار الخاص مجددا على المبادئ التوجيهية الرئيسية التالية في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة: (أ) ينبغي النظر إلى المساعي الحميدة بوصفها عملية وليس حدثا؛ (ب) المساعي الحميدة بحاجة إلى نتائج ملموسة؛ (ج) ينبغي أن تكون جميع الأطراف في عملية المصالحة الوطنية راغبة في إجراء حوار موضوعي؛ (د) ينبغي تهيئة الظروف المواتية لتكون العملية السياسة ذات مصداقية وشفافة وتُشرِك الجميع؛ (هـ) ينبغي أن تتبع المساعي الحميدة نهجا شاملا يتناول مجموعة كبيرة من المسائل السياسية والشواغل المتصلة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية؛ (و) ينبغي لجميع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية أن تتعاون تعاونا بنّاء في دعم عملية المساعي الحميدة.

٣٨ - ورغم اختلاف الدول الأعضاء في تقييم الحالة في ميانمار، فإنها أعربت مرارا عن دعمها القوي للمساعي الحميدة للأمين العام وجهود مستشاره الخاص. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصدرت مجموعة الثمانية بيانا أعربت فيه عن قلقها إزاء الحالة السياسية في ميانمار، ودعت إلى الإفراج عن داو أونغ سان سوكي، وحثت ميانمار على التعاون مع بعثة المساعي الحميدة، وأشارت إلى أن المجموعة سوف ترحب بحدوث تقدم سياسي. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ شدد وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية المساعي الحميدة التي

يبذلها الأمين العام لمساعدة ميانمار وتحقيق تقدم، وحثوا في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ميانمار على اتخاذ خطوات جريئة في اتجاه الانتقال سلميا إلى الديمقراطية. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ أكد وزراء الخارجية في مؤتمر القمة لشرق آسيا دعمهم المتواصل للمساعي الحميدة، وحث المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ميانمار على التعاون عن كثب مع المساعي الحميدة، مع تسليمه بأن البلد يحاول التصدي لعدة تحديات معقدة.

٣٩ - وفي ختام الاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أصدر الأمين العام بيانا صحفيا أشار فيه أن أعضاء المجموعة أعربوا بالإجماع عن دعمهم لمساعيه الحميدة وتنفيذها عن طريق مستشاره الخاص؛ وقال إن أعضاء المجموعة لاحظوا الإجراءات التي اتخذتها حكومة ميانمار مؤخرا ويشجعونها على الاستجابة لعملية المساعي الحميدة للأمين العام توثيق التعاون معها في معالجة المسائل الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي، لا سيما الإفراج عن المساجين السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سوكي، والشروع في حوار بين الحكومة والمعارضة يشترك فيه الجميع؛ ويشجع أعضاء المجموعة جميع الأطراف في ميانمار على اغتنام فرصة المساعي الحميدة للأمين العام، وشددوا على مسؤولية حكومة ميانمار في الوفاء، من خلال تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، بما التزمت به من تعاون.

رابعا - ملاحظات

٤٠ - كان الدمار الذي أحدثه الإعصار نارجيس على نطاق هائل لم يماثله سوى التضامن الدولي، بدرجة غير مسبوقة، مع شعب ميانمار وحكومتها. وأسفر ذلك بدوره عن مستوى من التعاون غير مسبوق أيضا بين ميانمار والأمم المتحدة في وضع استجابة إنسانية منسقة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الشركاء. وقد أظهرت هذه التجربة لكل من حكومة ميانمار والمجتمع الدولي ضرورة ومزايا المشاركة والتعاون، مقارنةً بالانعزال وعدم التعاون، في تلبية احتياجات شعب ميانمار. والأمم المتحدة ملتزمة، انطلاقا من ذلك التعاون، بمواصلة العمل في إطار شراكة مع حكومة ميانمار وشعبها ليمكن التصدي للمجموعة الكبيرة من التحديات التي يواجهها البلد، على أساس الثقة المتبادلة.

٤١ - وعندما زار المستشار الخاص ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت الحكومة قد أكملت منذ فترة قصيرة المؤتمر الوطني، وهو الخطوة الأولى في خارطة الطريق التي وضعتها للوصول إلى الديمقراطية، والمكونة من سبع نقاط. وعندما عداد المستشار الخاص إلى ميانمار في آب/أغسطس ٢٠٠٨ كانت الحكومة تعدّ للقيام بالخطوة الخامسة في خارطة الطريق، وهي تنظيم انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠. وأعلن في ذلك الوقت عدد من

الأطراف المعنية الرئيسية، منهم الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، رسميا رفضهم للدستور وللعملية التي أفضت إلى اعتماده، وتحفظهم بشأن اشتراكهم في أية انتخابات تنظم في تلك الظروف. ولذلك، وبالرغم من جهود الحكومة في تنفيذ عملية خارطة الطريق التي وضعتها والتصدي للتحديات التي يواجهها البلد، ازدادت الحالة السياسية في ميانمار تعقدا وصعوبة ومن الممكن أن تزداد استقطابا، وقد أصبحت تسترعي المزيد من انتباه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

٤٢ - ولا يزال يساور الأمم المتحدة قلق بسبب استمرار ورود تقارير عن نشوب نزاع مسلح وما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان ومشاكل إنسانية في مناطق الأقليات العرقية، لا سيما ولايتا كايين وكاياه. ويتعين إجراء مباحثات موضوعية تؤدي إلى وقف الاقتتال وقفا دائما بين الحكومة والجماعات العرقية المسلحة التي لا تزال تقاتل، وينبغي أن تسود روح الوفاق بين الجانبين. ورغم توصل الحكومة إلى اتفاقات بوقف إطلاق النار مع معظم الجماعات العرقية المسلحة، فإن تلك الاتفاقات تنتظر تجسيما يلبي التطلعات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك الاتفاق رسميا على خطط لنزع السلاح يقبلها الطرفان، والسماح للمساعدة الإنسانية الدولية بالوصول إلى مناطق الأقليات الوطنية العرقية، وكفالة الاشتراك الكامل لممثلي المجموعات الوطنية العرقية في العملية السياسية في البلد.

٤٣ - والأمم المتحدة تعرف، استنادا إلى خبرتها المكتسبة في جميع أنحاء العالم، بأن العمليات الدستورية والانتخابية في أي سياق انتقالي يمكن أن تفرّق أو توحّد، بحسب مستوى الإعداد لها ودرجة الإقبال عليها. ولذلك شدد الأمين العام ومستشاره الخاص باستمرار على أن العملية السياسية التي تتسم بالشمول والمصداقية، والقائمة على التفاهم والتوافق بين جميع الأطراف المعنية، هي وحدها القادرة على تعزيز فرص استتباب السلام الدائم، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ميانمار. ومن المؤسف له في هذا الصدد أن الحكومة لم تقبل المقترحات المحددة التي قدمتها الأمم المتحدة لتحسين مصداقية العملية السياسية وشمولها.

٤٤ - وفي حين شهدت روح التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة تحسنا في الشهور الأخيرة، بما في ذلك من خلال زيارات الأمين العام ومستشاره الخاص، لا يزال من مصادر الشعور بالإحباط أن سلطات ميانمار لم تتخذ بعد خطوات حقيقية تستجيب لقلق وتطلعات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سياق عملية المساعي الحميدة. والأمين العام الذي اطلع عن كثب على طابع وتعقد التحديات التي تواجهها ميانمار، يدرك حاجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتحلي بالعزيمة والمثابرة في مساعدة ميانمار على مواجهة التحديات عن طريق تقدم تدريجي ولكنه محسوس. والأمين العام مقر العزم على مواصلة مساعيه الحميدة عن طريق مستشاره

الخاص، بعد مقابلته لرئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كبير اللواءات ثان شوي، وأعضاء القيادة العليا في ميانمار بالعاصمة ناي بي تاو في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨. وهناك توقعات شديدة أيضا بأن تبدأ حكومة ميانمار إجراءات عملية تتعلق بالمقترحات التي قدمها المستشار الخاص في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالإفراج عن المساجين السياسيين وإجراء حوار هادف مع جميع الأطراف المعنية. وفي حين أنه من الضروري أن يكون بإمكان الأمم المتحدة الاعتماد على حُسن نية جميع الأطراف ومرونتهم وتعاونهم، فإن وفاء حكومة ميانمار بما التزمت به من تعاون بنّاء مع الأمم المتحدة عن طريق تحقيق نتائج ملموسة في عملية المساعي الحميدة يظل مسؤوليتها الرئيسية.

٤٥ - وسيتطلب أي اشتراك متواصل من جانب الأمم المتحدة أيضا دعما نشطا متواصلا من طرف مجتمع دولي موحد، بما في ذلك بشكل خاص بلدان المنطقة. والعالم بحاجة إلى ميانمار يسودها السلام والازدهار، تساهم في تنمية المنطقة وتقوم بالدور الذي تستحقه في المجتمع الدولي. ولذلك فإن الأمين العام يرحب بالدور البناء الذي يقوم به جيران ميانمار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم مساعيه الحميدة وعمل مستشاره الخاص ويشجعهم على تكثيف جهودهم. وهو يشجع أيضا جميع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية على التعاون البنّاء في دعم مساعيه الحميدة وجهود مستشاره الخاص. وكلما ازداد المجتمع الدولي تلاحما، تحسنت احتمالات تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والديمقراطية والازدهار لشعب ميانمار. وأخيرا، ينبغي للمنظمة أن تكفل تقديم الموارد اللازمة لمكتب المستشار الخاص لدعم التنفيذ المتواصل لولاية المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

٤٦ - ويظل مستقبل ميانمار في نهاية المطاف في يد حكومتها وشعبها. أما دور الأمم المتحدة فيتمثل في التأكد من مواقف جميع الأطراف ومحاولة التوفيق بينها وتيسير جهودها للعمل معا والتوصل عن طريق الحوار إلى عملية تقبلها جميع الأطراف لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية، مع احترام سيادة ميانمار احتراما كاملا، ووفق تطلعات المجتمع الدولي. وبصرف النظر عن أي عملية رسمية، فإن التحديات السياسية لأي انتقال إلى الديمقراطية تتطلب حلولا سياسية تفاوضية. وفي الوقت الذي وصل فيه البلد إلى مرحلة حرجة من تطوره السياسي، حان الوقت لكي تتوصل كل من الحكومة والمعارضة إلى طريقة للتحاور والعمل معا لما فيه مصلحة البلد، بغية تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والازدهار والديمقراطية بوصفها أسسا لا بد منها في الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. ولا بديل عن الحوار في كفالة تمكين جميع الأطراف المعنية من الإسهام في مستقبل البلد. وفي هذا الصدد، سيكون الإفراج عن داو أونغ سان سوكي وغيرها من المساجين السياسيين مفتاح استئناف حوار موضوعي محسن محدد الإطار الزمني ومفتوح للجميع.